تأسيس قانون الحالة المدنية
في منطقة القبائل

أ.حسين الحاج مزهورة

المقدمة:

بعد فشل السياسة القمعية العسكرية في المرحلة الأولى من الاحتلال(1830- 1870)، أدركت السلطات الاستعمارية ضرورة تغيير سياستها الأهلية اتجاه الجزائر و العمل على محو شخصيتها. فعمدت الجمهورية الثالثة إلى تطبيق سياسة استعمارية جديدة، بدأت بتغيير النظام الإداري من النظام العسكري إلى النظام المدني بتعيين حاكم عام مدني على الجزائر، و أقبلت على إصدار مجموعة من القوانين القمعية و مجموعة من الإصلاحات عرفت ب"الإصلاحات الاستعمارية الأهلية".

هذه الإصلاحات عبارة عن مجموعة من القوانين الخاصة بالجزائر الهادفة إلى جعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، و من بين هذه القوانين، قانون خاص يعرف "بقانون الحالة المدنية للجزائر" "L'état civil de l'Algérie"، يهدف هذا القانون إلى تكريس الاستعمار الرسمي و صدر في 23 مارس 1882 و ملحقا له في 13 مارس 1883 و الملحق الخاص بمنطقة القبائل صدر في 27 جانفي 1891.

هذا القانون عبارة عن تنظيم مدني و إداري، علنية يهدف إلى تنظيم و ترتيب العائلة الجزائرية على النموذج الفرنسي بخلق ما

يسمى باللقب العائلي(Le nom patronymique)، و وضع أشجار النسب (Les arbres généalogiques) و سجلات الحالة المدنية (Les registres matrices) و إحصاء السكان و إيجاد إدارة مدنية تسهر على تنفيذ هذا المخطط الاستعماري للجمهورية الثالثة، و لكن السلطات الاستعمارية استهدفت من هذا القانون الخاص تفكيك البنية الروابط الاجتماعية و الملكية الاقتصادية، مما يسهل للاستعمار عملية الاستحواذ على الأراضي و منع قيام المقاومات، لذلك استهدفت العائلة و القبيلة معا.

ادعت السلطات الاستعمارية، بأن الفوضى عمت التنظيم المدني الجزائري، سوءا في الألقاب أو طرق الزواج و الوفاة و المواليد، لأن الأهالي لا يملكون نظاما أو قانونا مدنيا معينا. لكن كل هذا ماهو إلا ادعاءات و إشاعات كاذبة لتبرير قانون الحالة المدنية، إذ كان للجزائر تنظيم مدني و اجتماعي خاص بها منبثق من الدين الإسلامي و التركيبة الاجتماعية و تاريخ الجزائر، و لا يختلف التنظيم القبائلي عن التنظيم العام الجزائري.

1- الحالة المدنية للجزائر قبل الاحتلال:

❖ ***الألقاب و الأسماء:*** لم يكن لأهالي الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي نظام مدني رسمي، بل كان لكل عائلة كنية تأخذها

كاسم عائلي لها، و بطريقة طبيعية حدّدت الكنية الأسر والسلالات الجزائرية، و كانت بمثابة نظام مدني حقيقي مكن الأهالي من امتلاك هوية حقيقية. و لم يعرف هذا النظام الجزائري الأخطاء أو التحريف، وبفضله تمكنت فرنسا من التعامل العقاري في الجزائر خلال الثلاث والخمسين سنة الأولى من الاحتلال.

كان الأهلي لا يملك اللقب العائلي، وكانت الأسماء المغاربية الكاملة تتكون من خمسة عناصر تتمثل في: التسمية الشرفية (الحاج، سيدي، سي)، واسم الفرد، واسم الأب، وفي بعض الأحيان الاسم العائلي في الشرف الديني والعسكري، وتعيين مكان الميلاد مثل الوهراني، وفي بعض الأحيان المهنة مثل براهيم بن علي خزندار، أو استعمال خاص بأن يسمى باسم الابن الأكبر: أبو...

عامةً الأسماء تكون على النحو التالي: علي بن محمد ثم أحمد بن علي ثم عمر بن أحمد وهكذا...، حتى السلالة الثالثة، ويأخذ الأحفاد اسم الجد لكي يخلّدوه، في هذه السلالة يتحول محمد و هو الجد الأكبر إلى اسم عائلي. ويأخذون أسماء أبنائهم من أسماء الأنبياء مثل محمد، وأحمد، وبلقاسم، وحمود، وعيسى، ويحي، ويعقوب، ويوسف، أو يتكون الاسم من صفات الله مثل: القادر، الرحمن...الخ. أو

يختارون الأسماء التي تمثل أسماء الشرف في الدين مثل: نورالدين، صلاح الدين، خير الدين، أو أسماء شهر الذي يولد فيه الطفل مثل ربيع، رجب رمضان. وبالنسبة للبنات تؤخذ أسماؤهنّ من عائلة الرسول مثل: عايشة، خديجة، فاطمة، وأسماء تمثل الجمال، كـ: غزالة، ياقوتة، جوهر، أوريدة[1].

هذا النظام هو نفسه السائد في منطقة القبائل، الاختلاف بسيط، يوجد في بعض الأسماء التي نجدها فقط في المنطقة، بنسبة للأسماء الذكرية نجد مثلا: محند (مشتق من محمد)، أمقران (كبير)، إيدير (يحي)، وعمر، أمزيان (صغير)، قاسي، أكلي (عبيد)، او اسم مكون من اسمين كمحند أمقران، محند أويدير، محند أمزيان، يضاف محند إلى الأسماء الأخرى لأنة اسم مقدس نبوي....الخ. أما بنسبة للأسماء الأنثوية نجد مثلا: تسعديت (السعادة)، علجية، سكورة (حمامة)، نوارة، ججيقة (زهرة)، فروجة، طاوس، وردية (وردة)، فازية، الجوهر...الخ. هذه الأسماء كلها مشتقة إما من أسماء عربية جزائرية أو من الطبيعة و لها معان جمالية، كسكورة و طاوس و علجية شبهت إلى عصافير جميلة جدا. أو أسماء توحي بالجمال و الحياة السعيدة كاتسعديت و فروجة. تمنح العائلات اسم أمقران للبكر و أمزيان للصغير في العائلة و في غالب الأحيان ما يتم تجديد أسماء الأجداد خاصة الجد الأكبر حتى لا يندثر.

الزواج العرفي: يخضع الزواج في منطقة القبائل للقانون العرفي، المنبثق من التنظيم الاجتماعي و التقاليد، و يأخذ طابعا خاصا، إذ تسهر العائلات على الاحتفاظ عليه حتى لا يندثر ضمن تنظيم مدني أقرته السلطات الاستعمارية في الجزائر على النموذج الفرنسي وفقا لتنظيماتها القانونية. يأخذ الزواج العائلي مكانة هامة في المجتمع القبائلي خاصة من جهة الأب (mariage endogamique)، يمثل رمز الأخوة و الترابط و الاحترام و القوة بين أفراد السلالة الواحدة أو في الخروبة (الذروم) أو القرية في بعض الأحيان حتى العرش.

و تأتي مسألة النسب في القانون العرفي القبائلي في مقدمة الانشغالات الاجتماعية و العرفية للعائلات القبائلية، التي تسعى جاهدة لصيانة نسبها و سمعتها و شرفها في العائلة و القرية. كما يراعي القبائل مسألة القرب لاعتبارات عديدة منها، الاطمئنان و تقليص مصاريف النقل و النفقات بسبب قلة الإمكانيات.

كما تسعى العائلة من هذا الزواج للحفاظ و حماية ثروات العائلة و حماية السلالة من الاندثار، و ربط الأحفاد باسم العائلة و الاطمئنان لمستقبل البنت عند وفاة أوليائها، خاصة أن القانون العرفي يمنع المرأة من الوراثة. نظرا لكل هذه الاعتبارات تسعى العائلة إلى تشجيع و الاحتفاظ على هذا الزواج العرفي إلى يومنا هذا.

أقر القانون العرفي نظاما اجتماعيا يمنع المرأة من المشاركة في القرارت التي تخص زواجها أو طلاقها، ففي غالب الأحيان ما لا تعلم بزواجها و لا بطلاقها، فتخضع خضوعا تاما لسلطة الأولياء و الزوج و عائلته، فلا يمكن للمرأة أن تتدخل في زواجها، فيقوم الوالي بتزوجها لمن يريد و متى يريد، دون أي شرط. على عكس القانون الاسلامي الذي يسمح للمرأة بالأداء بموقفها. كما لا يوجد سن محدد للزواج، فهناك من تزوجت في سن مبكر جدا في سن التاسعة و العاشرة من العمر، و هي طفلة صغيرة. برجل عمره ثلاثون سنة أو أكثر، ففي بعض الحالات يصل فرق السن إلى 30 سنة، أو تتزوج بأرمل أو مطلق أو معوق فلا يحق لها الرفض مهما كان الأمر[2].

في القانون الإسلامي يقدم الزوج للزوجته مهرا، ففي المنطقة يقدم قيمة مالية تدعى "ثعمامث"، و تحدد وفق شروط منها: جمال المرأة، نسبها، سنها، مهاراتها، مطلقة، أرملة. ولا تملك المرأة أي حق فيها، فترجع كلية للولي الذي يتصرف فيها كما يريد[3].

كما لا يمكن للرجل أن يتزوج بدون مشاوراة و موافقة أبيه أو وليه، و إن كان يتيما، يشاور أقاربه، و لا يحق لأمه أن تتدخل في ذلك. فالقانون العرفي جرد المرأة من أي تدخل كان.

الطلاق: منح القانون العرفي حق الطلاق للرجل فقط، فلا يمكن للمرأة أن تطالب به أو تطلق نفسها مهما كان الوضع، للرجل الحق المطلق في ذلك، فيمكنه أن يطلق زوجته متى يريد و بشروط التي يريدها و بدون سبب. و لا يمكن حتى للأرملة أن تقرر مستقبلها، بل تخضع لعائلة الزوج المتوفى، حيث أقر القانون العرفي في بعض المناطق مايلي حسب القرى:

1- زوجة المفقود تنتظر ست سنوات، لتتمكن مرة أخرى من الزواج، في قرية ثورريث أعبدلله. القانون الاسلامي يقر أربع سنوات في حالة الغياب، و التقيد بالعدة في حالة الوفاة.

2- إذا تزوج رجل من قبيلة أث أعمر أوفايد، و ذهب إلى تونس للعيش هناك، و بعد غياب دام أكثر من ثلاث سنوات، فيمكن لمرأته أن تتزواج مرة أخرى[4].

إذ طلقت المرأة، يجبر الأب أو الوالي على إرجاع ثعمامث للزوج، و في حالة عجزه فيقوم الزوج بحجز الزوجة حتى يتم التسديد، فتتحول إذن إلى دين على كاهل أولياء الزوجة.

تأسيس قانون الحالة المدنية في الجزائر: ويدخل إجراء تأسيس قانون الحالة المدنية، ضمن السياسة الاندماجية المطلوبة من الاستعمار. و يرجع تاريخ تأسيسه إلى سنة 1873، حيث أقرّ قانون وارني الصادر في 26 جويلية 1873 الحالة المدنية للعائلات

الأهلية التي تملك الأراضي، لتسهيل عميلة تشخيص الأرض (الملكية الفردية).

في 18 مارس 1880 اقترح وزير العدل أمام النواب مشروعا يهدف إلى تنظيم العائلة الجزائرية، وذلك بتأسيس الحالة المدنية للأهالي، ومنح الاسم العائلي لهم وتأسيس عقود عائلية للعائلات الجزائرية. كما يهدف هذا المشروع إلى تنظيم العائلة الجزائرية، وتنص المادة 107 منه على: « ***إحصاء السكان الأهالي لأجل وضع الحالة المدنية الأولية في البلديات والدواوير وتسجل في سجلات خاصة، ويتحصل كلّ الأهلي على بطاقة تعريف خاصة بهم، ثم إجبارية إعلان الولادات والزواج والطلاق والوفيات*** »[5]

وطرح ألبير قريفي مشروع قانون الحالة المدنية تحت عنوان "القانون المؤسس للحالة المدنية للمسلمين في الجزائر"، وصوّت عليه مجلس الشيوخ في 8 مارس 1882، ثم البرلمان في 23 مارس 1882 [6]، وأصبح مرسوما رسميا للحالة المدنية للأهالي، يهدف إلى تنظيم شؤون الأهالي المدنية،

جاء فيه محوران، يهدف المحور الأول إلى التعجيل بتأسيس الحالة المدنية للأهالي، ويتعلق المحور الثاني بوثائق الحالة المدنية المتمثلة في الإعلانات الخاصة بالولادات، والوفيات، والزواج والطلاق. وهذه الوثائق تصبح إجبارية انطلاقا من اتخاذ العائلة اسما خاصا بها. ويصرَّح بالولادات والوفيات إلى رئيس إدارة

البلدية والقايد، ويسجل الزواج والطلاق في سجل الحالة المدنية[7]

وجاء مرسوم 13 مارس 1883 تكملة لمرسوم 23 مارس 1882 وتحدد المادة التاسعة منه: « ***أن الأهلي الذي يملك حق اختيار اسم وقد اختار اسمه، عليه الاحتفاظ به*** ». ويضيف المرسوم: « ***أن اختيار اسم العائلة للأهلي المالك للأرض يعود أولاً إلى السلف الذكري من جهة الأب أو الأم أو الأخ الأكبر أو للشخص نفسه، وإذا كان الأهلي الذي يملك حق اختيار الاسم غائبا (باستثناء حالة الخدمة العسكرية أو السجن بفرنسا أو التواجد بمستشفى)، إذ لا يملك لا إقامة ولا عنوانا معروفا، فالحق يخوّل للوكيل، وإذا منح الاسم لأحد أعضاء العائلة حسب قانون 1873، فالاسم يمنح إجباريا لكل أعضاء العائلة***»[8]

لرب العائلة الحرية والحق

يريده، علمًا بأن بعض العائلات قد تحصلت على الألقاب من قبل السلطات المدنية الفرنسية، وسجلت وحررت على عقود الحالة المدنية وعلى وثائق ودفاتر قضائية، بعد مصادقة الحاكم العام عليها. كل أهلي غائب عن المقاطعة الإدارية التي أجريت فيها عملية الإحصاء ولا يملك اسما عائليا، عليه أن يخبر رئيس البلدية، ليضاف إلى السجل البلدي بعد حصوله على اسم معين.

و أصبح اللقب العائلي إجباريا على كل الأهالي، وكل أهلي لا يملك لقبا عائليا سيخضع لقرار التحكيم.

ووفقا لتنظيمات منشور الحاكم العام الصادرة في 27 ماي 1886 كلف المحافظ ومفاوض الحالة المدنية بوضع قائمة خاصة للنساء المتزوجات، هذه القائمة تفرض من طرف اللجنة المركزية التي تحرر وثائقها المختلفة، ويفتح ضابط الحالة المدنية لهن سجلّ الحالة المدنية في المقاطعة الأصلية[9].

إنّ منشور 17 أوت 1885 أدخل تعديلات على الاسم العائلي للتمييز بين أعضاء نفس العائلة[10]، كما ورد في المنشور أن الاسم الجديد يأتي قبل الاسم القديم، مثلا إذا منح اسم جديد لأحد الأهالي يسمى (زروق) والاسم القديم الذي كان له أثناء تطبيق قانون 1873 (طرش)، فحسب هذه التعليمة سيصبح اسمه (زروق الطرش)، وليس العكس. ويسجل هذا الاسم في قوائم الإحصاء وفي سجل الحالة المدنية. يقوم هذا بإعلام الأهلي باسمه العائلي الجديد الذي منح له [11]. وتمّ تسجيل أرباب العائلات بدون أخذ بعين الاعتبار في أسمائهم العائلية الألقاب الشرفية مثل السيد، سيدي، شريف، حاج، شيخ،...فجاء قرار من الحاكم العام في 27 نوفمبر 1886 أمر مفوض الحالة المدنية برفض تسجيل الأسماء التي تحمل الاعتبارات الشرفية المذكورة، رغم أن العائلات الجزائرية كانت تحتوي على هذه التسميات الشرفية

قبل الاحتلال[12]. هذه التسميات تؤكد على المركز العائلي والاجتماعي الذي تملكه العائلة في القبيلة أو القرية.

يُستدعى ربّ كلّ الأسرة حسب المادة العاشرة من المرسوم من طرف مفوض الحالة المدنية الذي يكلفه باختيار اسم عائلته وإذا لم يستجب الاستدعاء في اقرب الآجال، فيعتبر ذلك رفضا[13]، أو عندما يكون أرباب الأسر والعائلات غائبين عن مساكنهم أثناء عملية الاختيار والتسجيل، لكنهم يتواجدون داخل الجزائر أو في منطقة معروفة، فيبعث لهم المفاوض الاستدلال على الاسم الذين يرغبون فيه، وإذا لم يستجيبوا في حدود شهر فإنّ ذلك يعتبر رفضا، وبذلك تطبق تدابير المادة الخامسة من القانون على أسرتهم[14].

كانت عملية الإحصاء المتعلّقة بالحالة المدنية سريعة وكبيرة، وفي نهاية 1881 تم إحصاء نصف سكان المنطقة التلية، وبلغت المصاريف المخصّصة لها حوالي 1 فرنك لكل فرد ووصلت إلى 2 مليون فرنك لكل العملية[15].

وبدأ العمل بقانون الحالة المدنية منذ 1885 بوضع قائمة خاصة بالأسماء العربية، وبلغ عددها 13.500 حالة مدنية، وانتهت عملية التسجيل سنة 1894 بما يقارب 3.069.686 حالة مدنية[16].

في 27 جانفي1891، أصرت السلطات الاستعمارية المدنية، ملحق قانون الحالة المدنية الخاص بمنطقة القبائل، و كلف

الحاكم العام تيرمان بتنفيذه وفق مبادئ قانون 23 مارس 1882.

في 2 ماي 1930 أصدرت السلطات الاستعمارية مرسوما مدنيا تكميليا، يضم التعديلات التي تدخل على الزواج العرفي في منطقة القبائل، و أهم ما جاء فيه ضرورة حماية المرأة من الزواج المفروض بالقوة و بدون احترام سنها و مواقفها. أهم ما جاء فيه:

1- يمنع الزواج دون السن الخامس عشرة.

2- لا يتم أي زواج دون الإعلان عن الخطوبة و مبرر سن الزواج و هي شروط أساسية لشرعية الزواج. حسب ما جاء في قانون 1882.

3- إجبارية تثبيت سن الزواج بوثيقة حالة مدنية رسمية.

4- إجبارية تدوين عقد الزواج من طرف القاضي، الذي يقدمه لضابط الحالة المدنية في مدة ثلاثة أيام.

و لا يقبل الزواج إلا بعد تقديم سلطات الحالة المدنية للطرفين الرخصة تسمح لهما بالزواج، و بعد التأكد من هوية الزوجين. و إذ أقبل الطرفان على الزواج دون الالتزام بالشروط المدنية و عدم إعلام السلطات، يتعرض الطرفان للعقوبات بالسجن و غرامة مالية تتراوح قيمتها مابين 16 و 500 فرنك. و في سنة

1936 بلغ عدد الأحكام بسبب عدم الإعلان عن الخطوبة إلى 47 حكما في تيزي وزو.

يعاقب كل زوج الذي لا يلتزم باحترام هذه الاجراءات، و تتمثل هذه العقوبات في سجن تتراوح مدته بين ستة أيام إلى ستة أشهر و غرامة مالية تتراوح قيمتها مابين 16 و 300 فرنك أو عقوبة واحدة من العقوبتين [17]

. فجاء قانون 19 ماي 1931 الذي يسمح للمرأة بمطالبة الطلاق من القاضي و بصفة القانونية، عند غياب زوجها غيابا طويلا تتجاوز مدته سنتين[18].

أشجار النسب: عبارة عن رسم تخطيطي يوضح تطور سلالة معينة، و هذا ما نلاحظه في هذه الشجرة، "***شجرة نسب محند سعيد***" :

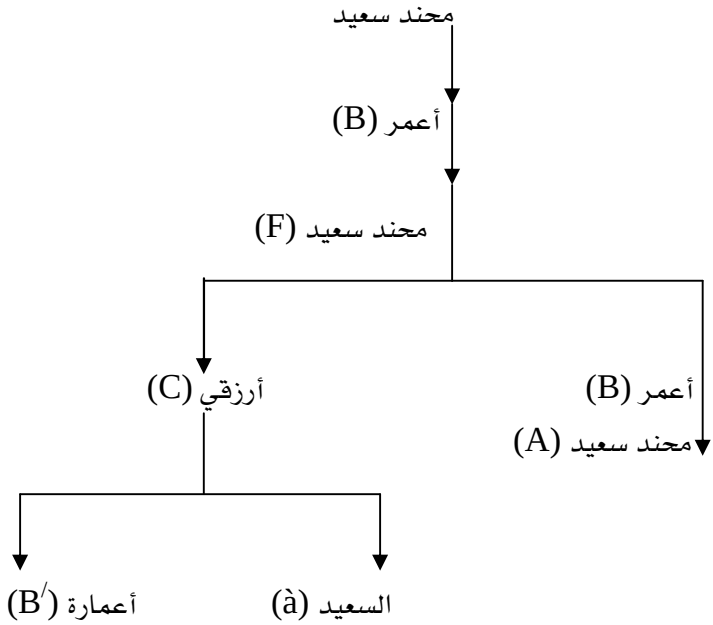

19

نلاحظ في هذه الشجرة تكرار اسم محند السعيد ثلاث مرات في المستوى الأول و الثالث و الخامس من الشجرة، ففي المستوى الثالث أعمر (B2)❖ منح اسم أبيه محند السعيد لابنه (A3)، و محند سعيد (A3) سمى ابنه الأول أعمر (B4) على اسم جده (B2) و ابنه الثاني سمه أرزقي (C4)، يتكرر اذن اسم أعمر مرتين في المستوى الثاني و المستوى الرابع، و في المستوى الخامس من الشجرة نلاحظ بأن أرزقي (C4) أرد أن يسمي أبنيه على اسم أبيه و جده لكنه لا يستطيع لأن هذه الأسماء سميت من قبل، فلجأ إلى أسماء مشتقة من سعيد، فسمى ابنه الأول السعيد

(A5) في مكان سعيد و ابنه الثاني أعمارة(B5) في مكان أعمر، و إذا لجأ أرزقي إلى هذه التسميات، لأن في العرف يفضل القبائل أسماء الأجداد المرتبطة بالأصالة (thadjadith) من جهة، و من جهة أخرى إحياء الشخصيات التي لعبت دورا و كان لها تأثير في العائلة مثلا إذا كان للجد مسؤولية مهمة أو مستوى ثقافي أو الغنى جعله ينفرد عن كل أفراد العائلة، فيسعى كل أبنائه و أحفاده لتخليده و الافتخار به و تعزيزه في العائلة إلى الأبد، لأنه سيمثل عبر السلالات مجد و شهرة العائلة فلذلك يخلد باستمرار عبر مستويات عديدة من شجرة النسب. كما لا يسمح العرف القبائلي للآباء إحياء أسمائهم قبل وفاتهم، فيمكن تسمية الجنين باسم أبيه عند وفاة هذا الأخير، وفي بعض الحالات يعطى لطفل اسمين اسم أحد أجداده محمدو اسم أخر فريد[19].

كما يمنح نفس الاسم عدة مرات بأشكال مختلفة بالإضافة أو الحذف مثل محند أورباح، فأصل هذا الاسم كان إما رابح أو محند فقط فلتجديد أحدهما أضف اسم أخر، أو بإدخال تغيير طفيف مثل بيزي في مكان محند أمزيان أو حميمي في مكان أحمد أو دحمان في مكان أحمد وعلي أو عليلو في مكان علي أو الصغير في مكان محند الصغير، و هو اسم معرب أشتق من صغير في مكان محند أمزيان، لأن أمزيان معناه بالعربية صغير،

و تجنب تسمية الطفل الصغير مثلا باسم أخيه الكبير و يمكن إعطاء أسماء متقاربة للأخوة مثلا: أحسن و الحسين، أحمد و محمد، أمزيان و الصغير، و تتكرر هذه الأسماء إذا كانت تابعة للأجداد.

لقد سبب نظام الحالة المدنية الذي أوجدته السلطات الاستعمارية في الجزائر في فك الضوابط العائلية، بسبب انعدام الدقة في اختيار الأسماء، إذ حدثت تشوهات على عدة أسماء عائلية، كهذا التشويه الذي حدث لعائلة (بن توهامي الميلية) وتحولت إلى عائلة (كرويلدي)، وكانت عائلة كبيرة وقوية، كان أحد أفرادها يسمى (مصطفى بن توهامي الميلية) أصبح يدعى (كرويلدي مصطفى)، وشخص آخر كان يسمى (مصطفى بن شيخ العولمي)، أصبح يسمى (ماكرالفي مصطفى)، لأنّ هناك في منطقة معينة أولاد مخلوف منها اشتق ماكرالفي. هذه بعض التشوهات التي حدثت على بعض أسماء العائلات الجزائرية، وقبل ذلك كانت أسماء العائلات الجزائرية تقرأ بسهولة مثل اسم امرأة تدعى (فاطمة بنت محمد بن علي بن خالد العيدوني) فهذا الاسم يحتوي على اسم الأب وهو محمد، واسم الجد وهو ابن علي، والكنية العيدوني، ويمكن تحويل العيدوني إلى اسم عائلي، بدل من ذلك، فهذه المرأة بعدما طبق عليها قانون الحالة المدنية، أصبحت تسمى (كروالدي فاطمة). فبذلك ظهرت أسماء جديدة مختلفة بسبب اختلاف الأسماء العائلية. وكون السلطات

الاستعمارية تتجاهل الأسماء الحقيقية للأهالي، فيمكن لكل جزائري أن يكون له اسم عائلي آخر يختلف عن اسمه الحقيقي، وهذا ما أدى إلى تعدد الأخطاء. وعندما يقوم مفاوض الحالة المدنية بتعداد الأسماء العائلية لا تستقر المواليد والوفيات العديدة، فبذلك لا يمكن إنهاء عملية الإحصاء، ولا يمكن إعطاء أرقام كاملة، وفي غالب الأحيان لا يعلن عن المواليد والوفيات، وإن تمّ ذلك فيكون بطريقة عشوائية بل يحصل الأجانب عن الدوار الذي تتم فيه عميلة الإحصاء على الرقم بدلاً من الأسماء، وبالتالي فإن نفس الأشخاص بإمكانهم الحصول على أسماء مختلفة، أو العكس، لا يتحصلون عليها تماما[20].

فهناك مشكل عويص خاص بالزواج، إذ في مناطق عديدة من الجزائر يتم الزواج بدون تسجيل أو عقد الزواج، بينما يتم بطريقة تقليدية عن طريق حضور الأولياء وتقديم الزوج للسهر، وغالبا ما لا يوجد عرس، ولا تتدخل السلطات الإدارية والقضائية في معظم الأحيان، لا في عملية الزواج ولا في عميلة الطلاق، في حين القانون الفرنسي يفرض على الزوج والزوجة إعلام السلطات المعنية في ظرف ثلاثة أيام، وهذا تصريح لأحد رجال السلطة الفرنسية ش.لفوريي يقول فيه: « ***من الحكمة إدخال القوانين الفرنسية بطريقة تدريجية، وذلك بتطبيق الباب الثاني من قانون الحالة المدنية على عقود الميلاد والوفيات*** »[21].

نقد بشدة الباب الثاني من قانون مارس 1882 الخاص بإجبار الأهالي على الحصول على الألقاب في الحالة المدنية، ووجدت السلطات المدنية صعوبات شديدة في تطبيقه خاصة في البلديات المختلطة، وهذا بسبب المصاريف والتكاليف التي تحتاج إليها العملية[22]. و يرجع سبب ارتفاع المصاريف إلى ارتفاع ثمن الطابع، كما رفض الأهالي هذا القانون وقاوموه بشدة برفضهم القيام بتسجيلات[23].

يدخل قانون 23 مارس 1882 ضمن سياسة الإدماج التي طبّقتها الجمهورية الثالثة، ويدخل إجبار الجزائريين على الحصول على بطاقة التعريف وإنشاء الحالة المدنيّة ضمن عمليّة التخلّي عن الوطنيّة الجزائرية[24].

إنّ سلطات الاحتلال لما قررت إدخال قانون الحالة المدنية كقانون جديد ومجهول إلى العائلة الجزائرية بالادعاء أنها تسعى إلى تنظيم العائلة، فهذا ليس إلاّ مظهرا شكليا، وهي لا تهدف من وراء إصدار قانون وارني 1873 إلاّ لتعرف على الملاك الجزائريين أولاً، ثم تفكيك ملكيتهم ثانيًا، وخلق ملكية فردية أوروبية. وبتطوير هذا القانون إلى قانون 23 مارس 1882 تشوّهت وتفكّكت العائلات الجزائرية.

الملحق:

Etat Civil des indigènes musulmans de l'Algérie.

Loi sur l'état civil des indigènes musulmans de l'Algérie [25].

Loi du 23 mars 1882.

Le Sénat et la chambre des députés ont adopté,

Le président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Titre 1er.

Art 1er. -Il sera procédé à la constitution de l'état civil des indigènes musulmans de l'Algérie.

Art 2. -Dans chaque commune et section de commune, il sera fait préalablement par les officiers de l'état civil, ou, à leur défaut, par un commissaire désigné à cet effet, un recensement de la population indigène musulmane.

Le résultat de ce recensement sera consigné sur un registre matrice tenu en double expédition, qui mentionnera les noms, prénoms, profession, domicile et, autant que possible, l'âge et le lieu de naissance de tous ceux qui y sont inscrits.

Art 3. -Chaque indigène n'ayant ni ascendant mâle dans la ligne paternelle, ni oncle paternel, ni frère aîné, sera tenu de choisir un nom patronymique, lors de l'établissement du registre matrice.

Si l'indigène a un ascendant mâle dans la ligne paternelle, ou un oncle paternel, ou un frère aîné, le choix du nom patronymique appartient successivement au premier, au deuxième, au troisième. Si l'indigène auquel appartient le droit de choisir le nom patronymique set absent de l'Algérie, le droit passe au membre de la famille qui vient après lui, s'il set mineur, le droit appartient à son tuteur.

Art 4. -Dans le cas où la famille qui doit être comprise
ique ne se composerait que de
nom patronymique appartient à

l'ascendante, et, à défaut d'ascendante, à l'aînée des sœurs, conformément à l'article posé par l'article 3.

Art 5. -En cas de refus ou d'abstention de la part du membre de la famille auquel appartient le droit de choisir le nom patronymique, ou de persistance dans l'adoption du nom précédemment choisi par un ou plusieurs individus, la collation du nom patronymique sera faite par le commissaire à la constitution de l'état civil.

Art 6. -Le nom patronymique est ajouté simplement, sur le registre matrice, au nom actuel des indigènes.

Lorsque le travail de l'officier de l'état civil ou du commissaire aura été homologué conformément aux dispositions de l'article 13 ci-après, le registre matrice deviendra le registre de l'état civil, les deux doubles seront envoyés au maire de la commune, qui y inscrira les actes de l'état civil des indigènes musulmans reçus depuis sa confection, gardera un des doubles et enverra l'autre au greffe du tribunal civil de l'arrondissement.

Une carte d'identité, ayant un numéro de référence à ce registre et indiquant les noms et les prénoms qui y seront apportés, sera délivrée sans frais à chaque indigène.

Art 7. -Lorsqu'un nom patronymique devra être commun à un chef de famille domicilié dans une circonscription, et à des descendants ou collatéraux domiciliés hors de ladite circonscription, avis du nom adopté par le premier sera donné auxdits descendants ou collatéraux, à la diligence du fonctionnaire chargé de la constitution de l'état civil, et par l'intermédiaire de l'autorité administrative de leur commune.

Ils seront inscrits dans cette dernière suivant cette indication. La notification sera accompagnée de la remise de la carte d'identité.

Si, au contraire, l'indigène à qui le choix du nom patronymique appartient est domicilié dans une circonscription autre que la circonscription actuellement recensée, il sera mis en demeure, par le maire ou l'administrateur de la commune, à la diligence du commissaire, d'avoir à faire choix du nom patronymique sous lequel sera inscrit le groupe familial. Une

carte d'identité sera ensuite adressée à tous les membres du groupe.

Art 8. -Dans les circonscriptions où la loi du 26 juillet 1873, sur la constitution de la propriété individuelle, aura été exécutée, le nom patronymique donné à l'indigène propriétaire, en vertu de l'article 17 de cette loi, ne sera attribué à la famille que s'il est choisi par ceux auxquels ce droit est réservé par les articles 3 et 4 de la présente loi. Si ces individus ont fait choix d'un autre nom, l'indigène propriétaire, membre de la même famille, ajoutera ce nom à celui qui lui a été donné précédemment.

Mention de cette addition sera faite sur son titre de propriété, ainsi que qu'au bureau des hypothèques en marge du titre y déposé, ou d registre sur lequel la transcription a eu lieu.

Art 9. -les dispositions qui précèdent sont applicables au fur et à mesure de la constitution de l'état civil dans le lieu de leur domicile :

Aux indigènes musulmans présents sous les drapeaux ;

A ceux qui se trouvent dans les hôpitaux ou hospices,

A ceux qui sont détenus dans une prison en France ou en Algérie.

Dans ces cas, les chefs de corps, les directeurs des hôpitaux et hospices, les directeurs de prison remplissent les attributions conférées au maire ou à l'administration pour l'exécution de la présente loi.

Art 10. -A la demande des intéressés, ou sur les réquisitions du procureur de la république, mention sera faite en marge des actes de l'état civil, dressés antérieurement, des noms patronymiques attribués en vertu de la présente loi ou de la loi du 26 juillet 1873.

Pareille mention sera faite, à la diligence du procureur de la République, sur les bulletins n° 1 classés au casier judiciaire.

Art 11. *-Lorsque le travail de constitution de l'état civil sera terminé dans une circonscription, avis en sera donné dans le Mobacher et par affiches placardées dans la commune.*

Un délai d'un mois est accordé à tous les intéressés pour se pourvoir, en cas d'erreur ou d'omission, contre les conclusions du commissaire à la constitution de l'état civil.

Art 12. -Dans le mois qui suit l'expiration de ce délai, le travail du commissaire est provisoirement arrêté par lui, transmis au gouverneur général civil qui, le conseil de gouvernement entendu, prononce sur les conclusions du dit commissaire.

Au cas où l'opposition des parties soulèverait une question touchant à l'état des personnes, cette question sera réservée et renvoyée devant les tribunaux compétents soit par le commissaire, soit par le gouverneur, sans que, pour le surplus, l'homologation du travail e constitution de l'état civil soit retardée.

Art 14. -A partir de l'arrêter d'homologation, l'usage du nom patronymique devient obligatoire pour les indigènes compris dans l'opération. Dès ce moment, il est interdit aux officiers de l'état civil, aux officiers publics et ministériels, sous peine de cinquante à deux cents francs, de désigner lesdits indigènes, dans les actes qu'ils sont appelés à recevoir ou à dresser, par d'autres dénominations que celles portées dans leur cartes d'identité.

Art 15. -Tout indigène musulman qui ne sera pas en possession d'un nom patronymique, et qui établira son domicile dans une circonscription déjà soumise à la constitution de l'état civil, devra, dans un délai d'un mois, faire sa déclaration au maire ou à l'administrateur qui en tient lieu. Celui-ci procédera à son égard comme il a été dit aux articles précédents. L'indigène sera ensuite inscrit sur le registre matrice, avec le nom patronymique qu'il aura choisi ou qui lui aura été attribué.

A défaut de déclaration, il sera procédé d'office, par le maire ou l'administrateur, comme il est dit ci-dessous.

Des actes de l'état civil

Art 16. -Les déclarations de naissance, de décès, de mariage et de divorce deviennent obligatoires pour les indigènes musulmans, à partir du jour où, conformément à l'article14, l'usage du nom patronymique devient obligatoire.

Les déclarations sont appuyées de la carte d'identité des intervenants à l'acte.

Les noms portés dans le dit acte rigoureusement reproduits suivant l'orthographe de la carte d'identité.

Art 17. -les actes de naissance ou de décès, concernant les indigènes musulmans, sont établis dans les formes prescrites par la loi française.

Les actes de mariage et de divorce sont établis sur une simple déclaration, faite dans les trois, au mariage de la commune ou à l'administrateur qui en rempli les fonctions, par le mari et par la femme ou par le mari et par le représentant de la femme aux termes de la loi musulmane, en présence de deux témoins.

Toutefois, lorsque les distances ne permettront pas de faire les déclarations au siège de la commune ou d'une section française de ladite commune, elles seront reçues par l'adjoint de la section indigène.

Ces déclarations seront faites en arabe, suivant des formules imprimées sur des registres visés par timbre et paraphés par le juge de paix. Ces registres contiendront une souche et un volant reproduisant les mêmes mentions.

Les actes seront revêtus de la signature de l'adjoint indigène ou de son cachet et de la signature des parties et témoins, si ceux-ci savent écrire, s'ils déclarent ne pas avoir écrire, mention en sera faite.

Art 18. -Les volants des actes de l'état civil sont détachés de leur souche et dressés, dans les huit jours, à l'officier de l'état civil français, pour être transcrits sur les registres au chef-lieu de la commune.

Art 19. -Il sera statué sur les rectifications à opérer dans les actes de l'état civil, conformément à la loi française.

Par exception et pendant cinq année à partir de a délivrance des cartes d'identité, ces rectification seront faites sans frais à la diligence du procureur de la république.

Pendant le même délai les extraits des actes de l'état civil seront délivrés aux indigènes musulmans sur papier libre avec un droit unique de vingt-cinq centimes.

Dispositions générales.

Art 20. -Les crimes, délits et contraventions en matière d'état civil sont punis conformément à la loi française.

Art 21. -La fabrication, la falsification d'une carte ou l'usage d'une carte d'identité fausse est réprimé conformément aux articles 153 et 154 du code pénal, sous réserve de l'application de l'article 463 du même code.

Art 22. -Un règlement d'administration publique déterminera les conditions d'exécution de la présente loi, qui sera immédiatement appliquée à toute la région du Tell algérien, tel qu'il est délimité au plan annexé du décret du 20 février 1873 sur les circonscriptions cantonales.

En dehors du Tell, des arrêtés du gouverneur général détermineront successivement les territoires où elle deviendra exécutoire.

Art 23. -Sont abrogées toutes dispositions contraires à présente loi.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la chambre des députés sera exécutée comme loi de l'état.

Fait à Paris, le 23 mars 1882.

Jules Grévy.

Par le président de la République :

Le garde des sceaux, ministre de la justice et des cultes.

Gustave Humbert

البيبليوغرافية:

1- Ageron Ch.R.: Les Algériens musulmans et la France, (1871-1913), T.1, P. U. F., Paris, 1968, 608 pages.

2- Fournier H. : Question Algérienne, Alger 1892,146 pages.

3- Benet Henry: L'état civil en Algérie. Préface de Louis Milliot. Alger 1937. 448 pages.

4- Bourdieu Pierre: Esquisse d'une théorie de la pratique, précédé de trois études d'ethnologie kabyle.p102.

5- Hacoun Campredon: Etude sur l'évolution des coutumes kabyles, spécialement en ce qui concerne l'exhérédation des femmes de la pratique du habous. Alger, 1921, 148 pages.

6- Hanoteau et Letourneux: La Kabylie et les coutumes kabyles, ed ; Bouchène, Paris 2003, 384, pages. Tome ; 2 p108

7- Ihaddadene Zahir: Histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'à 1930, Alger 1983, 402 pages.

8- Mercier Ernest: La question indigène en Algérie au commencement du 20ème siècle. Paris 1909.248 pages.

9- VIGNES K.: Le gouverneur Tirman et le système des rattachements. Algérie, 1958.

الـهــوامــش:

1 - Ageron. Ch .R , Les Algériens Musulmans
et la France, T.1, Paris, 1968, 608 pages. p.p, 176-177.

2−Hanoteau et Letourneux : La Kabylie et les coutumes kabyles, ed : Bouchène, Paris 2003, 384, pages tome ; 2 p ,108.

3 -Hanoteau et Letourneux : op cit ; p : 111
4- Ibid : pp106-109.
5- Benet Henri : L'état civil en Algérie, préface de L. Milliot, Alger, 1937, 448 pages, p. 39

6- **أنظر الملحق.**

7 - Fournier H : op. cit, p: 136.
8- Benet Henri: op. cit., p: 111.

9 − Ibid, p: 104.

10 − Ibid, p.p :116.
11- Ibid, p: 130.
12- Ibid, p: 120.

13− BENET Henri: op. cit., p: 118.

14- Ibid, pp: 127-130.
15- Ibid, p: 139.
16- Vignes K : op.cit., p: 137.
17- Harcoun Campredon: Etude sur l'évolution des coutumes kabyles, spécialement en ce qui concerne l'exhérédation des femmes de la pratique du habous. Alger, 1921, 148 pages. pp ;83-84.

18- Ibid : p :114
18-Bourdieu Pierre : Esquisse d'une théorie de la pratique, précédé de trois études d'ethnologie kabyle.p102.

19-Bourdieu Pierre : op cit ; p,101

20- (B2)*- **رمز السلالة**

21- Mercier Ernest: Question Algérienne, La propriété foncière chez les musulmans d'Algérie, Paris, 1897, 48 pages, p.p: 41-46.

22- Fournier H.: Op.cit., p.p: 42-44.

23− Benet Henri: op.cit., p: 139.

24- − Areron Ch.R. : op.cit., p: 137.

25- Bendiab A. T : Chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en Algérie de 1830 à 1954, Alger, 1983, 132 pages, p: 18.